سمات التعليل عند نحاة اليمن
في القرنين الثامن والتاسع الهجريين

أ. فتح عبده صالح*

المطلب الأول

العلة: تعريفها، ونشأتها، وتطورها

عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل النحوية التي يفسر بها النحاة الظواهر النحوية واللغوية، فالعلة النحوية عربية محضة، وليدة استقراء لغة العرب، ونابعة من عمق لغتهم وواقعها غير متجافية عنها، جاءت نشأتها استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلامية دون تأثير خارجي.

ظاهرة التعليل في اللغة من أبرز الظواهر التى لايمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها، فالبحث النحوي يُدرس بواستطها ويفهم من خلالها، ولا يخفى على الدارسين اِهتمام النحويين قديمًا وحديثًا بالعِلّة والتعليل، فقد تواتر إلينا العديد من الكتب التي عُنيت بها، مرّت هذه بمراحل عِدّة، تطوّرت فيها حتى خرجت عمّا أُعدّت له، وهو التعليم، وتقريب الحكم النحوي، فقد تمحَّل النحاة ولاسيما المحدثين في هذا المجال، فمُزِجَت عللهم بالاِفتعال والتمنطق.

---

* باحث لدرجة الدكتوراه– قسم النحو الصرف والعروض– كلية دار العلوم. تحت إشراف: أ.د.أحمد كشك أستاذ النحو والصرف والعَروض ورئيس القسم وعميد الكلية الأسبق كلية دار العلوم– جامعة القاهرة.

تعريف العلة:

العلة في اللغة تدل على معانٍ متعددة، منها: أنها تأتي بمعنى السبب، وهذا ما يهمنا هنا، فالعلة هي السبب، وعلة الشيء سببه، يقال: "هذا علة لهذا أي سببه"[1]، وقد اعتل وهذا علته، أي سببه[2].

ومن هذا المصطلح اللغوي وضع النحاة حدَّها النحوي، فهي في قاموسهم كما يقول الجرجاني: "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[3].

وعرفها الدكتور على أبو المكارم بأنها: "السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه"[4].

وحدَّها الدكتور محمد الحلواني بتعريف شامل جامع، قال: "يراد بها تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِرف"[5].

نشأة التعليل وتطوره:

العلة وثيقة الصلة بالنحو، فالنحاة اهتموا بها منذُ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، فالعلة كما يتضح من ماهيتها تقوم على الوجه أو السبب المتحصل من اقتران الظواهر بعضها ببعض؛ لذا كان من الطبيعي من النحويين الأوائل وهم يتتبعون تراكيب اللغة، ويراقبون ظواهرها أن يقوموا بتفسيرها وتوجيهها، ويقرنوا أحكامهم بعلل تسوغها وتبرر لها، لكن هذه العلل لم تكن واضحة في بداية الأمر كما اتضحت فيما بعد، فقد كانت تفهم من سياق الكلام وتلتمس من نمط الحديث، وفي تراثنا اللغوي ما يشير إلى وجود مظاهر هذه العلل النحوية عند نحاتنا الأوائل الذين كانوا يوجهون بها الكلام؛ ليستقيم معناه، دون أن يقصدوا تلك العلل أو

يبحثوا عنها، ومع تغير طبيعة الظروف المجتمعية والثقافية وتطورها في مجتمع النحاة وتفاعل النحاة معها تطور التعليل النحوي أوصله هذا التطور إلى التأثير المباشر في القواعد بعد أن كانت وظيفته مقصورة على تبرير القواعد وتسويغ الأحكام، ذكر الدكتور على أبو المكارم[6] أن التعليل النحوي مر بمراحل ثلاث تطور فيها مفهومه ووظيفته، هي:

- **المرحلة الأولى**:

وتعد مرحلة النشأة، ففيها بزع التعليل ونشأ وتطور، ويُعدُّ عبد الله بن أبي إسحاق أباه الشرعي، فهو من أوائل من اقترنت أسماؤهم بالعلل، قيل عنه أنه: "أول من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل"[7]، كما أن الخليل بن أحمد الفراهيدي يعد قمة التعليل في هذه المرحلة وخاتمته، قيل عنه: "إنه استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق"[8]، وأنه"بلغ الغاية في استخراج العلل وتصحيح القياس"[9]، غير أن ما روي لنا من تعليلات في هذه المرحلة قليل جدًا، فلعل انشغال نحاة هذه المرحلة بصياغة القواعد وتقرير الأحكام صرفهم عن ملاحظة العلل النحوية والبحث عنها، فهدفهم في هذه المرحلة هو التعقيد النحوي لا التعليل، واتسم التعليل النحوي في هذه المرحلة بسمات حددت إطاره ووضحت معالمه، أهمها:

- ارتبط التعليل النحوي في هذه المرحلة باللغة ذاتها، فتعليلات النحاة كانت عربية محضة نابعة من طبيعة اللغة وروحها، بعيدة عن الفلسفة أو المنطق، فاتصفت العلل بالتزامها موافقة الإعراب للمعنى، ووردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل[10].

- تناول التعليل في هذه المرحلة قضايا جزئية ومسائل فرعية، والنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها، ولا ينظرون إلى غير الجزئية

التي يسوغونها، ومن ثم لم تتوسع دائرة التعليل في هذه المرحلة، ولم ينشأ عنه نظريات[11].

- لم يشهد التعليل في هذه المرحلة تدخلاً في صياغة القواعد، وتقرير الأحكام، وإنما كان تعليلاً بسيطًا ساذجًا يقف عند وصف الظاهرة اللغوية محترمًا لها، ومن ثم توافقت علل النحاة مع القواعد "فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد، بل أكثر من ذلك، فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساغتها، ثم شرحًا لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من ناحية أخرى ... فالاحترام العميق للقاعدة النحوية كان طابع التعليل في هذه المرحلة، وكانت التعليلات تهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها"[12].

- المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل وتنتهي بالزجاج، وفيها تطور منهج التعليل النحوي، وتغيرت ملامحه عن المرحلة السابقة، ويعدُّ سيبويه أشهر نحاة هذه المرحلة اهتمامًا بالتعليل وإكثارًا له في كتابه منطلقًا من تأصيله القوي "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"[13]، حتى قال عنه الدكتور شوقي ضيف: "لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنْبِطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة بدون علة"[14]، واتسمت علل نحاة هذه المرحلة بسمات، من أهمها[15]:

- انتشار التعليل انتشارًا عميقًا في البحث النحوي واللغوي؛ نتيجة انتهاء النحاة من وضع القواعد وتقرير الأحكام، فاكتمال التقعيد النحوي جعلهم يتفرغون للبحث عن علل الجزئيات، ومسائل الأحكام.

- شمولية التعليل، فأصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي، فكل جزئية من جزيئات البحث النحوي صارت معللة، سواء كانت هذه الجزئيات ناتجة عن

ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة، أو مبنية على فرضيات تستنبط من هذه الظواهر.

- نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها في الوقت نفسه.

- المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة النضج والتنظير، وتبدأ هذه المرحلة بابن السراج (ت316هـ)، وفيها حدث تغير كبير في منهج التعليل وعلاقة التعليل بالقواعد النحوية؛ نتيجة تأثر علل النحو بعلل العلوم الأخرى كالفلسفة، والمنطق، والفقه، وعلم الكلام؛ لأن المذاهب الكلامية والفلسفية والفقهية أخذت في الشيوع في أوساط الثقافة العربية منذ المئة الثانية للهجرة، فتأثر النحويون بها وبتعليلاتها، فراحوا يلتمسون لكل ظاهرة لغوية علةً وسببًا حتى أصبحت علل النحويين لا تختلف كثيرًا عن علل المتكلمين، وقد أكد على ذلك ابن جني بقوله: "واعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك علل حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[16]، كما أن التطور الطبعي للتعليل ذاته ساهم بدور أساسي في تطور التعليل ونضجه، فالتعليل لم تعد وظيفته تبرير القواعد وتسويغها، بل صار يهدف إلى إيجاد ما ينبغي أن يتسق مع العلل، حتى أصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن تُعدَّل القواعد لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية ومنطقية معًا[17]، واتسم التعليل في هذه المرحلة بسمات وخصائص، أبرزها:

- بسط النحاة عامة الحديث فيها والبحث عنها، كلٌّ حسب قدراته العقلية والثقافية، وأخذوا يغوصون بحثًا على كوامن العلل وخفاياها، مستخدمين مواهبهم في استنباط ما لم يصل إليه المتقدمون من العلل، وأفردوا لها مصنفات، وامتلأت بأبوابها

كتبهم، ويعدُّ كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت337هـ) أول كتاب وصل إلينا في العلل النحوية، وهو صورة من الصور الأولى في اتصال المنطق بالنحو، يقول الدكتور شوقي ضيف في مقدمة هذا الكتاب: "وقد جمع الزجاجي في هذا الكتاب العلل النحوية التي عرفت حتى عصره سواء ما اتصل فيها بالحدود وأحكام الإعراب، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه، غير متحيف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغداديين فهو يعرض آراءهم في دقة وتحرِّ شديد، وقد يتدخل – ورائده الإنصاف – فيؤثر رأيًا على رأي، أو علة على علة، وقد يترك ذلك للقارئ ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التي يحكم على أساسها بين الطرفين المتعرضين"[18]، كما وقف ابن جني أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس ويصنف ويحلل، وأفرد لها أبوابًا في كتابه الخصائص، فرد في باب منها على من اعتقد فساد وعلل النحويين لضعف هو في نفسه عن أحكام العلة[19]، وفي باب آخر قارن بين علل النحاة من جهة وبين علل الفقهاء والمتكلمين من جهة أخرى، ورأى أنها تتوسط علل الفقهاء والمتكلمين[20]، وتعرض في موضع آخر إلى علة العلة، أو العلل الثواني فأنكرها واعتبرها شرحًا أو تتميمًا للعلة الأولى، ورأى أن تسميتها علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ؛ لأن وجود علة العلة يقتضي وجود العلل الثوالث وما بعدها، وهذا التكلف يؤدي إلى تصاعد عدة العلل مما يؤدي إلى هجنة القول وضعف المقول[21]، وفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، فرأى أن أكثر العلل مبناها على الإيجاب[22]، كما قسم العلة باعتبار قبول النفس لها أو عدمه إلى ضربين: أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له[23]، وتعرض لمسائل أخرى في العلة[24]، وتناول أبو البركات مسائل جزئية في العلة، فذكر شروط الطرد في العلة، وشرط العكس، ونقل الخلاف حول تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا، وتعرض لقوادح

العلة[25]، ويعد السيوطي خاتمة من تحدث عن العلة فجمع ما قاله السابقون فيها وأعاد ترتيبه في مادة علمية سهلة المأخذ[26].

- تطور منهج التعليل النحوي ووظيفته، فلم يعد يهدف إلى تبرير القواعد وإساغتها وتقرير الأحكام وتجريدها، بل صار يهدف إلى تحقيق أمرين أولهما: "الربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلل، وجعل العلل سببًا في اطراد الأحكام واتساق الظواهر، ومن ثم أصبح البحث عن العلة أمرًا ضروريًا للباحث النحوي، وسابقًا في الوقت نفسه على القواعد والظواهر، بمقتضى كون العلة محورًا للظواهر والقواعد جميعًا. والثاني: التنسيق بين العلل النحوية، ومحاولة إلباسها جميعًا ثوبًا من الاتساق بين جزئياتها، بحيث تتلاقى ولا تتضارب، وتتكامل ولا تتناقض"[27].

المطلب الثاني

سيرة أبرز نحاة اليمن في القرنين الثامن والتاسع الهجريين

كون البحث منعقدة لسمات التعليل عند نحاة اليمن في هذه الفترة الزمنية، فإن طبيعة البحث تفرض عليّ الحديث عن أبرز نحاة اليمن في هذه الحقبة الزمنية، قبل اللوج في غمار سمات التعليل النحوي عندهم؛ فكتبهم أساس البحث وعموده، وهم:

أولاً :العلوي (تـ749هـ):

أجمعت المصادر التي ترجمت للعلوي، وتمكنت من الإطلاع عليها إلى أن نسبه يصل إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فاسمه[28] يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن جعفر بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب[29]، ويلقب بالمؤيد بالله، أو المؤيد برب العزة، وعماد الإسلام،

والمؤيد الزيدي، والعلوي، والأخير غلب عليه واشتهر به، ويُكنى بأبي الحسن وأبي أويس[30].

ولد بمدينة صنعاء في السابع والعشرين من شهر صفر سنة تسع وستين وستمائة للهجرة[31]، ونشأ الإمام نشأة علمية منذ نعومة أظفاره، فحفظ القرآن في صباه "واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي، فأخذ في جميع أنواعها على أكابر علماء الديار اليمنية، وتبحر في جميع العلوم، وفاق أقرانه، وصنف التصانيف الحافلة في جميع الفنون"[32]، وعقب موت محمد بن المطهر الملقب بالمهدي (ت729هـ) دعا العلوي لنفسه بالإمامة والبيعة في صعدة ، فنازعه أمرها بعض الأئمة والأمراء، لكن أجاب الناس دعوته، وانصرفوا عن معارضيه ولم يلتفتوا إليهم[33]، ولما استقر له الأمر في صعدة وما جاورها توجه إلى صنعاء لمحاربة الإسماعيلية، فقاتلهم قتالاً شرسًا، وتتابعت الحروب بينه وبينهم حتى ملوا منها، وتكاسلوا عن القيام بها، فانزاحوا إلى الصلح، ثم سار إلى حصن هران المطل على ذَمَار جنوبي صنعاء، وظل فيه منشغلاً بالتدريس والتأليف ونشر العلم، حتى وافاه الأجل في التاسع والعشرين من رمضان سنة سبعمائة وتسع وأربعين للهجرة، وبه دفن وصار قبره مزار لأتباع الزيدية إلى الآن[34].

عُرف عن العلوي الصلاح والتقوى وكثرة العبادة، يقول حفيده في سيرته: "إن أقبل على صلاته وصيامه وتسبيحه وسائر أذكاره قلت عابد لاحظ له في غير الزهادة ولا شغل له بغير العبادة"[35]، وصفه الشوكاني بقوله: "من أكابر أئمة الزيدية بالديار اليمنية، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان وسلامة صدر وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن، وهو كثير الذبِّ عن أعراض الصحابة المصونة رضي الله عنهم... وكان من الأئمة العادلين الزاهدين في الدنيا المتقللين منها، وهو مشهور بإجابة

الدعوة، وله كرامات عديدة، وبالجملة فهو ممن جمع الله له بين العلم والعمل، والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[36].

وتميز العلوي بالذكاء وقوة الحفظ، حتى قيل: إنه كان يحفظ نحو ثلاثين ألف حديثًا، كما حفظ مقدمة ابن بابشاذ، والمفصل للزمخشري، وكان يقرأه على شيوخه كما يقرأ غيره المصحف[37]، كما أن كثرة مصنفاته وتنوعها أدلُّ دليل على قوة نباهته وذكائه، فالعلوي يعد من أكابر علماء وأئمة الزيدية المجتهدين، فتفرده ببعض الآراء تظهر نزعته الاجتهادية، وقد عرضنا لبعض آرائه النحوية الخاصة في بحث سابق .

عكست كثرة مصنفاته العلمية وتنوعها عظم منزلته العلمية ورفعتها، فمصنفاته فاقت في العَدِّ سني حياته، يقول الشوكاني: "إنها بلغت مئة مجلد، ويروى أنها زادت كراريس تصانيفه على عدد أيام عمره"[38]، فالعلوي عالم موسوعي، حاز علوم عصره وتبحر فيها، الدينية واللغوية والأدبية والكلامية، وأقبل مشتغلاً بها منذ حداثة سنه، واستمر في التأليف والتصنيف حتى وفاته، فترك ثروة علمية ضخمة، فصنف في شتى فنون المعرفة، في الفقه وأصوله، وأصول الدين وعلم الكلام والرد على الفرق، وعلوم الحديث وتزكية النفوس، وعلم المنطق، وفي علوم المعاني والبيان ألف مصنفات قيمة أثرت المكتبة العربية أهمها: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، وهو ثلاثة مجلدات بالإضافة إلى الرسائل والجوابات والوصايا في مواضيع شتى[39]، ومقصدنا من مصنفاته العلمية تلك التي خطها في الدرس النحوي، وهى:

- الحاصر في شرح مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب، وهو مجلد واحد مطبوع.

- المحصل في كشف أسرار المفصل، في أربعة مجلدات، حقق منه مجلدان ولم يطبع بعد.
- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، وهو مجلدان حقق ولم يطبع.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي في مجلدين، وهو مطبوع.
- الاقتصاد في النحو، وهو مجلد واحد، مفقود ذكره الشوكاني في بدره[40].

ثانياً: النجراني: ت (794هـ)

وهو إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني[41]، ويلقب بحسام الدين[42]، خلت المصادر التي ترجمت له من ذكر ولادته، فلم يعرف زمن ولادته مطلقًا، إلا أنه يمكن أن نهتدي إلى تاريخ مولده من سنة وفاته وسني حياته، فقد جاء في صفحة غلاف كتابه(الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في شرح المقدمة الكافية) وكانت وفاته غرة شهر ذي القعدة آخر سنة أربع وتسعين وسبعمائة وكان عمره فوق السبعين[43]، وعليه يمكن القول على وجه التقريب أن ولادته كانت سنة سبعمائة وعشرين.

أما نشأته فهي مجهولة، إذ لم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئًا عن نشأته سوى إشارات مقتضبة عن نشأته العلمية، وحياته السياسية، فذكر الحبشي أنه تلقى علومه بمدينة صعدة، وتصدَّر التدريس فيها[44]، وذُكر أنه خرج مع علماء صعدة ليشهد بيعة الإمام علي بن صلاح، وهذا جلُّ ما ذكر عن نشأته[45]، فالنجراني نشأ في بيئة علمية صقلت شخصيته العلمية وأنضجتها، فأبوه كان عالمًا جليلاً تخرج على يديه كثير من العلماء الذين ذاع صيتهم، نحو ابن هطيل[46]، سنذكره لاحقًا، واشتغل بالدرس منذ صباه، وتتلمذ على يد أكابر عصره كالعلوي، والمطهر بن تريك اللذين لازمهما فترة طويلة من سني حياته[47]، كما "عكف على التدريس والتأليف فتخرج عليه علماء مشاهير، منهم: العلامة الهادي

بن إبراهيم الوزير، والسيد علي بن أبي القاسم"[48]، كما كان مولعًا بعلوم العربية محققًا مدققًا حتى وسِم بالفقيه المحقق[49]، لم يعرف من مصنفاته سوى القليل منها، غير أن مترجميه ذكروا أنه فقيهًا أصوليًا بلاغيًا نحويًا صرفيًا[50]، ولا يبعد أن يكون قد صنف في هذه العلوم، أو في بعضها، ولعلها فقدت كما فقد كثير من التراث اليمني، وما يهمنا من مصنفاته تلك التي خصها للدرس النحوي وهي:

- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح المقدمة الكافية، حقق ولم يطبع.
- الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في شرح المقدمة الكافية الحاجبية، وهو اختصار المصنف السابق، حقق ولم يطبع.
- الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية، وهو شرح لشافية ابن الحاجب، وهو مفقود[51] .

ثالثًا: **ابن هطيل**:-

هو جمال الدين علي بن محمد بن سليمان، واشتهر بابن هطيل النجري اليماني الصنعاني، لم تشر كتب التراجم إلى ولادته واكتفت بذكر وفاته إذ كانت سنة 812هـ، من علماء الزيدية كما ذكرت كتب تراجمه، يقول عمر رضا كحالة في ترجمته: "علي بن محمد النجري اليماني الزيدي"[52]، ويقول إسماعيل البغدادي: "المعروف بابن هطيل الزيدي"[53].

يعد من فضلاء اليمن نشأ وتعلم في مدينة حوت وسكن صنعاء وبها توفي، ذاع صيته في الآفاق، واشتهر عند علماء الأمصار الإسلامي، قيل فيه: "كان أشهر من شمس النهار في علومه وفضائله، أتقن النحو إتقانًا عجيبًا وبرز فيه، وألحق الأصاغر بالأكابر، وجمع وفرَّق وعلل، وتكلم عن ملكة راسخة في أصول النحو وفروعه، وهو حريٌّ بأن يسمي سيبويه اليمن"[54]، ووصفه الحبشي بقوله:

"شيخ النحاة في عصره ... وكان حريًا بأن يسمي سيبويه اليمن"[55]، وذكر الشوكاني: "أنه صاحب تصانيف كشرحه للمفصل، وقد طار صيته في الآفاق"[56]، حتى أن أكابر علماء مكة استقبلوه عند زيارته لها حاجًا، فثناء هؤلاء الأعلام ووصفهم له بهذه العبارات يدل على عظم منزلته وعلو مكانته وسعة شهرته، جمع ابن هطيل بين النبوغ في النحو والتفوق في الأدب، فهو نحوي أديب، وصاحب تصانيف، إلا أن مترجميه لم يذكروا سوى مصنفاته النحوية، وهى:

- التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب، وهو شرح كبير لمفصل الزمخشري، قسم إلى سبعة أجزاء، حقق ولم يطبع .
- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، حقق وطبع.
- معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، حقق ولم يطبع.

رابعاً: علي بن محمد بن أبي القاسم: تـ (837هـ)

أجمعت المصادر[57] التي وقفت عليها إلى أنه من سلالة الإمام الزيدي الهادي يحيى بن الحسين، وأن نسبه ينتهي إلى الحسن بن علي بن أبي طالب فهو: السيد علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن يحيى بن الناصر بن الهادي يحيى بن الحسين، كانت ولادته في سنة تسع وستين وسبعمائة(769هـ) بصنعاء وبها سكن واستقر، وفيها درس ودرَّس وألف واجتهد، ولم يُذكر أنه غادرها لأي عارض أو سبب إلى أن وافاه الأجل في سنة سبع وثلاثين وثمانمائة(837هـ)[58]، من بيت علم شهير معمور بالفضل والعلم، تبحر في العلوم، فعُرف واشتهر، زيدي المذهب والنسب، بل "وكان شديد الحرص على نشر المذهب الزيدي"[59].

نشأ في بيت علم معمور بالفضل والعطاء، عرف عنه احترامه وتبجيله لشيوخه، وعدَّ من أكابر علماء الزيدية، قصده طلاب العلم من كل حدب وصوب، وعاش عاكفًا على إقراء طلبة العلم إلى آخر حياته"وكان يقرئهم في جميع علوم الاجتهاد وفي الأمهات وسائر كتب النحو"[60]، وصفه الحبشي بقوله: "كان إمامًا محققًا يدرس طلبته من الأمهات الست... وإليه يعود الفضل في تأليف كتاب العواصم للإمام محمد بن إبراهيم الوزير"[61]، وعدد إبراهيم بن المؤيد فضائله ومآثره ومناقبه، قال: "السيد العلامة المجتهد في العلوم المجلي في حلبتها، المعروف بالفضائل، كان من المتكلمين بالعدل والتوحيد ... وكان مليء الصدور في زمنه، يفزع إليه الناس، وكان بمحل عظيم من العلم"[62]، ونعته الزركلي بقوله: "مفسر يماني من مجتهدي الزيدي"[63].

ذكرت له كتب التراجم مجموعة من المؤلفات في التفسير والنحو والفقه واللغة وعلم الكلام معظمها لا يزال مخطوطًا، وغايتنا مصنفاته النحوية، فقد صنف في النحو كتابه(البرود الضافية والعقود الصافية في شرح كافية ابن الحاجب) حقق ولم يطبع.

خامساً: الرصاص[64]:-

هو أحمد بن محمد بن علي الرصاص، من أسرة علمية، اهتمت بالعلوم وخاصة الدينية، ونشر المذهب الزيدي، لم أقف على ذكر لسنة ميلاده أو وفاته في كل مصادر ترجمته، واكتفى من ترجم له بعَدِّه من علماء القرن التاسع الهجري، وتاريخ تصنيف مؤلفه(منهاج الطالب في شرح كافية ابن الحاجب) المدون على صفحة الغلاف يدلل على أنه عاش في القرن التاسع الهجري، ذُكر في غلاف كتابه أنه فرغ من تصنيفه سنة(825هـ) [65].

أما نشأته فهي مجهولة نسبيًا، فلم يذكر مترجموه إلا إقامته واستقراره بالسودة[66] – بلدة في صعدة أغلب سكانها من أتباع المذهب الزيدي – ويبدو للباحث أنه انتقل إلى صنعاء وسكنها، فشيخه الذي تتلمذ على يديه ونهل من علمه علي بن محمد بن أبي القاسم – تقدم ذكره – كان مقيمًا في صنعاء بصورة دائمة، الرصاص زيدي المذهب والنسب، لم يذكر مترجموه[67] من مصنفاته غير كتابه النحوي(منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب)، وذكروا أيضاً أنه أديب وشاعر، فله القصيدة النووية الشهيرة في ذكر السورة وأحوال المعافى.

سادساً: المهـــدي (ت840هـ):-

ذكر من ترجم[68] أن نسبه ينتهي بعلي بن أبي طالب، فهو أحمد بن يحيي المرتضى، ويلقب بالإمام المهدي واشتهر به، ولد بمدينة ذَمَار سنة خمس وسبعين وسبعمائة(775هـ)، بدأ حياته منكبًا على العلم والتعليم، فحفظ القرآن، وتعلم علوم العربية، ثم شرع في تعلم علم الكلام وأصول الدين والفقه وأصوله والسيرة النبوية وبقية المعارف، فبرع فيها، وفاق أقرانه، وبدأ التأليف، وهو لم ينته إلى سن العشرين[69].

ولما اشتهرت فضائله وكثرت مناقبه بويع بالإمامة ثم نشبت خلافات بينه وبين آل المنصور، وسجن على إثر هذه الخلافات، فترك الإمامة، واعتزل السياسة، وخلد إلى الاستقرار العلمي، فتفرغ لمصنفاته وطلابه، إلى أن توفي بحجة سنة(840هـ) بمرض الطاعون، وقبره مشهور مزور[70].

الإمام المهدي رائد أعلام المذهب الزيدي في عصره، وإمامه، فمصنفاته عمدة الزيدية ومرتكزها، بايعه علماء الزيدية وأنصارها بالإمامة لإحرازه جميع شروطها، عُرف عنه الخيرية والصلاح والتقوى غمر الآخرين بفضله وعطائه، فهوعالم الدين والأدب، وفقيه الزيدية وعلمها في عصره، من فضلاء اليمن

وأكرمهم، تبحر في العلوم، وبعد صيته، وصفه الواسعي بقوله: "جلالته ومكانته في العلو أشهر من أن توصف، وقدره أجلُّ أن يعرف، طارت مؤلفاته العديدة المفيدة كل مطار، واشتهر بكثير من الأمصار، أفردت ترجمته في مؤلفات، وله المؤلفات الجليلة في كل فن..." [71]، ووصفه عبد السلام الوجيه بقوله: "أحد عظماء الإسلام، وأئمته العترة الكرام، عالم فقيه مجتهد مطلق، علم شامخ في شتى الفنون، أثرى المكتبة الإسلامية بموسوعاته الشهيرة الخالدة التي لا زالت عمدةً للمذهب الزيدي، ومرجعًا للفقه الموسوعي، اشتهر بالفضل والعلم...انتفع الناس بمصنفاته لا سيما الفقهية..." [72].

حظي المهدي بمكانة علمية مشهودة، فمصنفاته العديدة الخالدة أثرت المكتبة اليمنية والعربية، ونال بعضها حظه من الشرح والتعليق، وحقق في أمصار عديدة، وشارك في تحقيقها المستشرقون، ذكر الزركلي[73]، والوجيه[74] أن المستشرق الألماني(سوسنه ديفلد فلزر) حقق كتاب طبقات الزيدية ثم حققه(توما أرنولد)، وطبع سنة (1311هـ)، فمصنفاته فاقت سني حياته، أحصيتها فوجدتها أكثر من سبعين مؤلفًا، ناهيك عن رسائله ووصاياه ومنظوماته، وهذه المصنفات متعددة ومتنوعة شملت تسعة فنون: أصول الدين وعلم الكلام والفقه وأصوله والسنة النبوية وعلم الطريقة(التصوف) وعلم المواريث والفرائض والتاريخ والمنطق والنحو، ولا يزال بعضها مخطوطًا، وغايتنا من مؤلفاته تلك التي خصها لعلمي النحو والصرف، وهى:-

- المكلل بفرائد معاني المفصل، وهو شرح لمفصل الزمخشري، حقق على جزأين، ولم يطبع بعد.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: مصنف تعليمي، مبسط ميسر شمل كل أبواب النحو والصرف، حقق وطبع.

- إكليل التاج وجوهرة الوهاج، وهو مختصر لتاج العلوم .
- الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر، صنفه ولم يتجاوزعمره عشرين سنة[75].

المطلب الثالث

سمات التعليل عند نحاة اليمن في القرنين الثامن والتاسع الهجريين

نال التعليل النحوي عند نحاة اليمن عناية أوفر وجهد أكثر، فما من مسألة أو ظاهرة نحوية تعرضوا لها إلا تناولوها بالتعليل والتوجيه، فامتلأت كتبهم النحوية بالعلل، وتنوعت بين علل أولى، وعلل قياسية، وعلل جدلية، وتأثرت عللهم بعلل المناطقة والمتكلمين، فهذا المهدي يصرح بإعجابه بعلل ابن الحاجب لبنائه إياها على المنطق، قال في مقدمة كتابه المكلل بفرائد معاني المفصل: "وقد استحضرت من شروح هذا الكتاب عدة، منها التخمير وهو مقصدي في اللغة، وشرح ابن الحاجب، وهو معتمدي في التعاليل غالبًا؛ لبراعته فيها، وبنائه إياها على العلم المنطقي"[76].

واتسم التعليل عند نحاة اليمن بسمات وخصائص رسمت ملامحه وحددت إطاره، وهي:

1- العناية والاهتمام بأمر التعليل:

وتتضح عناية نحاة اليمن بالتعليل في النقاط الآتية:

- رصدهم لتراث العلة:

حرص بعض نحاة اليمن على نقل تعليلات السابقين لهم بجانب آرائهم؛ كي لا تظهر آراؤهم وكأنها خطوات في الظلام، كما أن عدالة النقل تقتضي نقل الآراء والأحكام مع السبب الذي من أجله اختير ذلك الحكم، ليتمكن القارئ من اختيار

الحكم المناسب الذي يقتنع به، على أن نحاة اليمن لم يكونوا مجرد ناقلين فقط، بل كانوا محققين وناقدين لآراء النحاة ولتعليلاتهم، ومن ذلك:

في مسألة امتناع بناء أفعل التفضيل من اللون والعيب ذكر النحاة لمنع صياغته من اللون والعيب علل كثيرة، فعلله بعضهم أنها في الأصل أفعال زائدة على ثلاثة أحرف، فإذا ورد عليهم نحو: حَمِر وشَهِب وسَوِد، قالوا: بأن أصلها: اِفْعَلَّ واِفْعالّ، ولذلك صَحَّت واؤسَوِد؛ لأنها في موضع يجب منه تصحيحها في التقدير: وقال آخرون: إنما لم يتعجب من اللون والعيب؛ لأنها خلق ثابتة في العادة وإنما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان فجرت لذلك مجرى الأقسام الثابتة على حالة واحدة[77]، ورأى ابن الحاجب[78] أنه لم يتعجب منهما لأنه يبنى منهما أفعل لغير التفضيل فكرهوا أن يبنوا منها أفعل التفضيل فيلتبس، بدليل أنهم تعجبوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل كقولك: زيد أجهل من عمرو، ولم يتعجبوا مما ليس بلون ولا عيب إذا كان له أفعل لغير التفضيل، كقولك: أقْنى وشبيهه من الحلي؛ ولذلك رأى أن تضبط هذه القاعدة بأن كل موضع ليس بلون ولا عيب مما لا يبنى منه أفعل لغير التفضيل، ناقشه ابن هطيل في ذلك وأنكر عليه ذلك، قائلاً: "إن العيوب الباطنة قد كثر فيها مجيء أفعل التفضيل، وإن كان قد جاء منها أيضًا لغيره، كأهوج، وأرعن، وأحمق، وأخرق، وأنوك وغيرها"[79]، ثم ظهر له أن يعلل هذا الحكم بقوله: "والأولى أن يقال: ألا يبنى من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة؛ لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على أْفعَلَّ وافْعَالّ وحمل ما جاء من الثلاثي عليهما، وأما العيوب المحسوسة فليس في الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً من غيره، كأحولّ وأعورّ، وبعضها لم يجيء فيه إلا الثلاثي كالعرج والعمى فلم يبنى منها؛ لكون بعضها مما يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع"[80].

حرص العلوي على رصد علل سابقيه في تعليلهم لبعض الأحكام النحوية وتسويغهم لبعض القواعد، فمثلاً أوجب النحاة في المبتدأ أن يكون معرفة معللين ذلك بعلل شتى، فعلله السخاوي[81] بكونه محدث عنه والحديث عن النكرة لا فائدة منه، وعلله ابن يعيش[82]، والخوارزمي[83] بعلة مقاربة، إذ رأيا: إن تنكيره يخل بالغرض المطلوب منه، وهو الإفهام فلا يجوز، وعلل هذا الحكم ابن الحاجب بعلة واحدة، قال: "لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته"[84]، نقل العلوي كل ما سبق من علل، ثم زاد عليها علة رأها مناسبة لأن يعلل بها هذا الحكم قال: "لأن الخبر لابد من كونه نكرة فلو سوغنا كون المبتدأ نكرة أيضًا، لأدى إلى تراكم النكرات، وفيه إخلال بالكلام وإبطال لفائدته"[85].

أحيانا كان العلوي يذكر رأي النحوي وعلته لحكم نحوي ما، لكنه رأى أن علته منفردة لا تسوغ هذا الحكم، ولا تبرر قاعدته؛ لذا رأى أن دمج أكثر من علة لأكثر من نحوي تصلح مجتمعة لأن تكون علة مناسبة لهذا الحكم الذي سوغه أولئك النحاة بتلك العلل المنفردة، فنراه يذكر علة البصريين[86] لرفع المضارع كونه وقع موقع الاسم وقام مقامه، وما حكى عن الفراء[87] أن علة رفعه تجرده عن الناصب والجازم، ثم ظهر للعلوى أن كلَّ علة منفردة لا تصلح أن تكون علة مسوغة لهذا الحكم؛ لذلك دمج هاتين العلتين معًا، وجعلهما علة لرفع المضارع، قال: "المختار عندها هو الجمع بين ما مقالة سيبويه والفراء، ويكون مجموعهما علة واحدة، فيكون على هذه العلة في رفع المضارع، هو وقوعه موقع الاسم مع اشتراط تجرده عن العامل، فتكون علة مركبة من جزئين ... فتكون العلة مركبة"[88]، فثقافة العلوي المذهبية والفقهية والكلامية أثرت عليه؛ فدعته إلى الاهتمام بالتعليل والتفنن فيه والإكثار منه.

- **رفض علل السابقين والمجئ بعلة جديدة**:

حرصًا من نحاة اليمن على سلامة القواعد وصحتها رفضوا بعض العلل التي استند إليها بعض النحاة في تسويغهم لهذه القواعد، اعتقادًا منهم أن تلك العلل قاصرة في إثبات هذه الأحكام، وتقريرها، فقوة العلة ووضوحها تطرد القواعد، وتقوى الأحكام، ومن ذلك:

علل الزمخشري[89] امتناع الإخبار بضمير الشأن في باب (الذي وأخواته)، ببقاء المبتدأ بلا عائد، في نحو: الذي زيد منطلق هو؛ لأنها تعود على الموصول، فرأى المهدي أن هذه العلة غير مستقيمة؛ لذلك رفضها وارتأى علة جديدة، قال: "لأنك تقول: الذي زيد منطلق هو، فالضمير في (منطلق) إن عاد على (الذي) بقى المبتدأ بلا عائد، وإن عاد على (زيد) بقى (الذي) بلا عائد، واعلم أن هذه العلة لا تستقيم للشيخ، لأنه توهم أنه لو حصل في مثل هذه الصورة ضميران للمبتدأ والموصول، كما لو تخبر عن الضمير في (أخوه) من قولك: (زيد في داره أخوه)، فتقول: الذي زيد في داره أخوه هو، فالأول يعود على (الذي) والثانى على (زيد)، وهي غير جائزة، فلو علل ذلك بأن الجملة ناقصة، أي: في حكم الناقصة لكان أولى، فالناقصة كالمسألة الأولى، والتي في حكمها هذه، إذ يكون معناها: الذي زيد في داره أخ؛ لأن الضمير في (أخوه) عائد على (الذي)، لا على (زيد)، وهذا يغير معناه الأصلى، إذ المقصود منه (أخو زيد) فامتنع الإخبار عنه"[90].

فالمهدي رفض علة الشيخ في هذه المسألة وأتى بعلة أخرى فسرت الحكم وبررت القاعدة بشكل أدق وأوضح، ففائدة الإخبار هنا منعدمة، لأننا أخبرنا هنا بضمير آخر يعود على الاسم الموصول، لأعلى المبتدأ، لذلك امتنع الإخبار بضمير الشأن.

علل سيبويه بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة لشبهه بالماضى، فالفعل أُعرب لمشابهته الاسم، وبناء المضارع لمشابهته أخيه أولى، حد قول سيبويه[91]، في حين علل ابن الحاجب[92] هذا الحكم بزول شبهه بضاربون، لأنه مبني على أن يضربون إنما أُعرب بالحرف لشبهه بضاربون، فرفض المهدي هاتين العلتين، ورأى أن العلة المناسبة لهذا الحكم، قوله: "إنما رجع مبنيًا، لأنه تعذر إعرابه بالحركات، كما تعذر إعراب ما قبله، وتعذر إعرابه بالحروف أيضًا، أما بالواو فلئلا يلتبس بالمذكر، وأما بالنون فلأنها إذا اجتمعت هي والضمير لم يخل إما أن تدغم إحداهما في الأخرى، وأدى إلى اللبس بنون التأكيد، أولا تدغم، واجتماع المثلين من غير إدغام مستثقل في كلام العرب، ولا تلجئ إليه إلا ضرورة"[93].

ذهب ابن الحاجب[94] في باب النداء إلى أنه لا يجوز حذف حرف النداء في المندوب والمستغاث، وعلل ذلك بأن معناهما يناسب التكثير، ولهذا جوزوا الزيادة على الاسم فيهما، ولا شك أن الحذف منهما ينافي هذا المعنى، ومن ثم امتنع حذف حرف النداء فيهما، فرفض العلوي رأيه هذا، وعلته، قال: "هذا فاسد لأمرين: أما أولاً: فلأن حرف النداء لا يخل بهذا المعنى الذي قصدوه من تطويل الاسم ومده وتكثيره، فأي مانع من جواز حذفه؟ وأما ثانيًا: فلو سلمنا ما ذكره فإنما يكون مانعًا من الحذف من نفس الكلمة، فأما حرف النداء فإنه بمعزل عن حروف الكلمة، فلهذا لا يكون مانعًا من حذفه فبطل ما قاله، والعجب من ابن الحاجب مع اختصاصه بالكياسة، ودقة نظره في العربية كيف قنع بمثل هذه التعليلات الركيلة"[95].

جعل الكسائي[96] زيادة حروف المضارعة علة لإعرابه في حالة الرفع، فهي الأصل في استحقاقه الإعراب كما زعم، في حين علل البصريون[97] إعرابه لوقوعه موقع الاسم، فـ(يقوم) في قولنا: زيد يقوم أعربه لوقوعه موقع الاسم (قائم)،

إلا أن العلوي رفض هاتين العلتين، ورأى أن المسوغ لإعرابه هو العقد والتركيب، قال: "إن مطلق الإعراب في الأفعال إنما كان مستحقًا من أجل العقد والتركيب لما كان ذلك في الأسماء، فهذه الجهة هي الأصل في استحقاق مطلق الإعراب في الأسماء والأفعال، ولابد من اعتبار ضميمة، وهي اتصال حروف المضارع به فيكون استحقاقه المطلق في الأفعال بالعقد والتركيب مع حروف المضارعة"[98].

- **النص على اختلاف النحاة في العلل**:

حرص نحاة اليمن على استقصاء تعاليل النحاة للحكم الواحد؛ لتحري الصحيح من هذه العلل، وبيان الضعف والركاكة في بعضها الآخر، فرجحوا ما رأوه مناسبًا لمنهجهم ومتفقًا معه، وتبنوه، ورفضوا ما كان دون ذلك، ومن ذلك:

في جواز إظهار(أنْ) مع (لام) كى، ذكر المهدي تعليل كلٍّ من ابن الحاجب والخوارزمي في ذلك، ثم أبطل تعليل الخوارزمي وصحح تعليل ابن الحاجب، قال: "وأما لِمَ جاز مع لام كى ؟ فقال ابن الحاجب[99]: فرقًا بينها وبين لام الحجود...، وقال الخوارزمي[100]: لأنها حرف جر تختص بالاسم فاختير إظهار (أن) تقويه للإسمية، وهذا ينتقض عليه بـ(حتى)، ولام الحجود، فالصحيح قول ابن الحاجب"[101].

عند تعرض النجراني لخلاف النحاة في صرف صيغة منتهى الجموع التقديرى، نحو: (سراويل) ذكر منه مذهبين وهما صرفه ومنعه، فبعضهم صرفه وآخرون منعوه، ثم ذكر اختلاف المانعين في تعليله، قال: "واختلف في تعليله فذهب سيبويه[102] إلى أنه أعجمي حمل على موازنة مصابيح وقناديل، وذهب بعضهم إلى أنه جمع لسروالة تقديرًا، وقيل: تحقيقًا"[103].

في سقوط تنوين (ابن) إذا كان وصفًا واقعًا بين علمين، ذكر العلوي اختلاف النحاة في علة حذف تنوينه، ثم رجح علة سيبويه وأبطل علل غيره، قال:

"ثم اختلف النحاة في علة حذف التنوين، فقال سيبويه[104]: إنما حذف لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين، وقال أبو عمرو بن العلاء[105]: إنما حذف من أجل الساكنين لا غير وذهب غيرهما[106] إلى أنه إنما حذف لكثرة الإستعمال فقط، وما قاله سيبويه أحق؛ لأن لكل واحد من هذين الأمرين تأثيرًا في التحقيق مع انفراده، فإذا اجتمعا وجب التعليل بهما جميعًا، ولا حاجة إلى الاقتصار على أحدهما دون الآخر"[107].

تعرض ابن أبى القاسم لتعليل نحاة البصرة والكسائى والفراء في عمل (لا) النافية للجنس في اسمها، فقال: "علله الكسائي[108] بأن النكرة لا يقدم عليها خبرها إلا في باب(لا) فنصبوا للفرق بين ما يقدم فيه الخبر وبين ما لا يكون خبره إلا بعده، وعلله الفراء[109] بالتفرقة بين (لا) هذه، وبين التي بمعنى (غير) في نحو (زيد لا عالم ولا جاهل)، أي: (غير عالم)، فنصبوا لئلا يتوهم أنها محمولة على شيء قبلها، وجعلوا النصب علمًا؛ لما أريد من خروجهم من معنى إلى معنى ... وإنما عملت عند البصريين[110] لشبهها بـ(إنَّ) من قبل أن لهما صدر الكلام، وأنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وأنهما معا للتأكيد، فهذه تفيده نفيًا، وتلك إثباتًا"[111].

- النص على ضعف علل سابقيهم:

اهتمامًا من نحاة اليمن برصد تراث علل سابقيهم حرصوا على بيان ضعف بعض علل الأحكام النحوية التي قعدها غيرهم، وبينوا أوجه الفساد فيها، إيمانًا منهم بأن علل القواعد النحوية ومسبباتها لابد أن تكون قوية ومتماسكة لا هشة وركيكة، فالأحكام مرتبطة بعللها، والعلاقة بينهما علاقة ترابط وتداخل، لا علاقة تباعد وتنافر، فقوة الحكم من قوة علته، وقوتها موجبة لثبوت الحكم، فالحكم يوجد عند وجودها في كل موضع، وإذا كانت ضعيفة ركيكة، فلا تصلح لأن يقام عليها

حكم، أو تبرر بها قاعدة نحوية، وغالبًا ما أردفوا تضعيفهم لعلل السابقين بعلل أقوى وأجود من تلك التي ضعفوها، ومن ذلك:

ففي منع جواز الجمع بين الألف واللام والإضافة في نحو: هذا الغلام زيد، وهذا الصاحب عمرو علل هذا المنع الزجاجى[112] بأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفين، فرفض العلوي هذه العلة، ثم علل هذا الحكم بعلة أجود منها، وأعقب تعليله بالحكم على علة الزجاجى بالرداءة والضعف، قال: "وإنما امتنع ذلك لأمرين: أما أولاً: فلأن الألف واللام يشعران باستقلال الكلمة واستغنائها عن غيرها، والإضافة تشعر بافتقار الكلمة على غيرها، واحتياجها، ويستحيل في الكلمة الواحدة أن تكون حاصلة على جهة الاستغناء والافتقار لما فيه من التناقض. وأما ثانيًا: فلأن أحد التعريفين كاف عن الآخر، فلا يجوز جمعهما بحال، وهذا أحسن من كلام أبي القاسم، حيث قال: لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين، فإنه يوهم أنه يجوز تعريف الكلمة من جهتين متفقتين، فالتعليل بما ذكرناه رفع للاحتمال وأقطع"[113].

حكم المهدي على تعليل ابن الحاجب لبناء الفعل المضارع بالسكون إذا اتصلت به نون النسوة بالضعف والرداءة، ووصف تعليله هو بالجودة والحسن، قال في تعليله لهذا الحكم: "لتعذر إعرابه بالحركات، كما تعذر إعراب ما قبله، وتعذر إعرابه بالحروف أيضًا، أما بالواو فلئلا يلتبس بالمذكر، وأما بالنون فلأنها إذا هي والضمير لم يخل إما أن تدغم إحدهما في الآخر، وأدى إلى اللبس بنون التأكيد، أو لا تدغم واجتماع المثلين من غير إدغام مستثقل في كلام العرب ولا تُلجئ إليه إلا ضرورة"[114]، ثم قال مبينًا جودة تعليله على تعليل ابن الحاجب: "وهذا التعليل أجود من قول ابن الحاجب[115]: بأنه رجع إلى البناء؛ لأنه زال شبهه بـ(ضاربون)؛ لأنه مبنى على أن (يضربون) إنما أعرب بالحرف لشبهه (بضاربون)، وهي علة ضعيفة والأجود ما قدمنا"[116].

ذهب الفراء وبعض نحاة الكوفة[117] إلى أن العامل في المستثنى (إلا) معللين ذلك بكونها مركبة من (إنَّ) و(لا) فخففت (إنَّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إن)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا)، فالرفع والنصب إنما يكونان باعتبار الحرفين، فوصف العلوي هذه العلة بالفساد ومجانبة الأقيسة النحوية، قال: "إن مثل هذه العلل لا تجري على مذاق الأقيسة النحوية، ولا تمشي عليها، فوجب القضاء بفسادها"[118].

وثمة ملاحظة دونتها عند تتبعى لموقف العلوي من التعليل عكست مدى حرصه على اتساق العلل بأحكامها، إذ جعل العلة معيارًا وحاكمًا على آراء سابقيه، فعلل الآراء مناط قبولها أو رفضها، فإن استندت هذه الآراء إلى علل قوية ومقنعة قبلها وتبناها، وإن خلت من عللها رفضها ونعتها بالضعف والفساد، لهذا وافق نحاة البصرة[119] في نصبهم ظرف المكان الوقع خبرًا، نحو: زيد قدامك، وعمرو خلفك بالفعل المقدر؛ لجريانه على علل تقويه وتؤكده؛ لأن الظروف تطلب الأفعال لتكون متعلقة بها كما تقبلها الحروف الجارة، في حين رفض رأي الكسائي والفراء وغيرهم من نحاة الكوفة في نصبهم لهذه الظروف على المخالفة؛ لخلوها من التعليل، وصف رأي الكوفيين بقوله: "وهذا شيء فاسد لا يلتفت إليه، وليس له موقع، ولا فيه إشارة إلى تعليل نحوى يسوغ على قواعده القياسية، وإنما هي عبارة فارغة لا حقيقة لها"[120]، وهذا الوصف يتطابق مع ما ذكره الأنبارى، بعد تفنيده لحجج ودعاوى الكوفيين في هذه المسألة، قال: "والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسدًا"[121].

- أغرق نحاة اليمن في التعليل وولعوا به، وما ذاك إلا لأن تعليلهم النحوي كان صدى لثقافتهم الكلامية والمذهبية والفقهية، فوصل شغفهم به إلى تعليل اللهجات الواردة عن العرب، فمن ذلك:

بنوتميم[122] تكسر شين عشرة المركب في المؤنث، علل العلوي هذه اللغة بكراهة توالى الحركات المتجانسة، قال: "إنهم كرهوا توالى أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة، ولا يلزم ذلك في (ثلاثة عشر) للمذكر إلى (تسعة عشر) إذ ليس في (عشر) أربع متحركات، ولا يلزم ذلك في (عشرة) مفردة، إذ لم تمتزج بما فيه فتحة، فعدلوا إلى الكسرة من أجل ذلك"[123].

نُسب إلى بعض العرب[124] إبدال الحاء من العين، فقالوا: (نحم) في (نعم)، ذكر ابن هطيل أن علتهم في هذا التصرف اللغوي أن الحاء تلي العين في المخرج، كما أنها أخف منها، ولأنها أقرب إلى حروف الفم[125].

- **المفاضلة بين العلل**:

قارن بعض نحاة اليمن بين العلل النحوية المسوغة للأحكام والظواهر اللغوية، فصرحوا بجودة بعض علل الأحكام، ونصوا على أفضلية علة على أخرى؛ كونها علة مناسبة لإثبات الأحكام، وتقرير القواعد، ومن ذلك:

في مسألة تأنيث عدد المذكر وتذكير عدد المؤنث في الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، علل النحاة هذا الحكم بأكثر من علة، فقارن بينها العلوي، ثم ذكر أجودها وأفضلها، قال: "وأجودها أمران: أحدهما: وهو الذي ذكره الفارسي وأشار إليه المصنف، وحاصله هو أن أصل العدد أن يكون مستقلاً بالتاء، إما على أن الثلاثة بمعنى الجماعة، وإما على أن أسماء العدد فيها مبالغة بتكثيرها، وتضعيف أفرادها، فأدخلت فيها التاء لأجل المبالغة على لغة كهلامة ونسابة والمعدود مذكر ومؤنث، فسبق المذكر فأخذ ما هو الأصل، وهو التاء، ثم أفردوا المؤنث عن التاء، وإن كان جماعة، إما للتفرقة وإما لكراهة الجمع بين تاءين لو قالوا: ثلاثة نسوة. وثانيهما: أن الأصل في هذه الأعداد أن تكون بغير تاء، من جهة أن تأنيثها معنوى، ولهذا فإنك لو سميت رجلاً بـ(ثلاث) لم تعرف لكونها مؤنثة، فجرى

الحكم في هذه الأعداد مجرى (هند)، فكما لا يجوز إدخال تاء التأنيث على (هند)، والمراد بها المؤنث، فهكذا في هذه الأعداد، إذا أريد بها المؤنث، فإذا استعملت في المذكر أدخلت التاء للتفرقة بينهما"[126].

ورأى المهدي أن علة بناء الماضي على الفتح كونه أخف الحركات أجود من أنه لو بني على الكسر أو الضم لأفضى إلى الثقل في المعتلات، ولأنه في الضم يؤدي إلى اللبس بما حذف منه الضمير، ثم علل لأفضلية وجودة هذا التعليل الذي ارتأه وفضله، قال: "وإنما كان تعليلنا أجود؛ لأنه يطرد في الصحيح والمعتل بخلاف ما ذكروه، فإنهم جعلوا الصحيح ملحقًا بالمعتل فقط، وأما ما ذكروه من حذار اللبس فهو أضعف؛ فإنهم يغتفرون اللبس مع عدم القرائن قليلاً، وأما مع وجود القرائن، فأكثر من أن يحصى"[127].

فضل ابن هطيل[128] علة منع قلب ياء (فِعْلَى) بكسر الفاء واوًا، أو قلب واوها ياءً صفةً أو اسمًا؛ لحصول الاعتدال، كون الكسرة متوسطة بين الضمة والفتحة، فهي معتدلة بين الثقل والخفة، فليست في ثقل الضمة ولا في خفة الفتحة، في حين أنكر ابن الحاجب[129] مجيء (فِعْلى) صفة عند سيبوية[130] وعليه رأى أنه لا حاجة في تغيير الأسماء، إذ موجب التغيير في أخواتها إنما هو حقيقة اللبس، ولا صفة – ههنا – يلتبس معها الاسم، وبناء على ما تقدم رأى أن علة التغيير الموجودة في أخواتها منتفية عنها، فوجب أن تأتى في (فِعْلى) من غير تغيير. فإذًا فضل ابن هطيل علة حصول الاعتدال في انسياق (فِعْلَى) على الأصل صفةً واسمًا على علة أمن اللبس الذي علل بها ابن الحاجب هذا الحكم.

2- **ظهور الحس البلاغي في عللهم النحوية**:

اعتمد بعض نحاة اليمن في بعض تعليلاتهم على حسهم البلاغى الرفيع، وذوقهم السليم، ونظرتهم اللغوية القوية، ومن ثم ظهر على عللهم مسحة بلاغية

يقبلها العقل ولا يأباها الذوق العربى السليم؛ ولذلك رفضوا عللاً متعسفةً متمحلةً لا تخضع لأصول العربية، وقد بدأ عليها أثر التكلف – أشرنا إليها سابقًا –، ومن هذه العلل التي صبغت بالذوق البلاغى الرفيع، ونفرت من التفلسف والغموض الذي يجعلها بعيدة عن الفطرة وروح اللغة، قال الرصاص عن علة وضع ضمير الشأن: "وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة؛ لأن ذكر الشيء مبهم ثم مفسر أوقع في النفس من ذكره مفسرًا من أول وهلة، لأن ما أبهم تطلعت النفوس إلى فهمه، فإن قالوا: (هو زيد) قدروا أن ذلك الضمير يرجع إلى الشأن، ثم فسروا الشأن بالجملة الواقعة بعد الضمير"[131].

ويقول ابن هطيل في علة مجيء المخصوص بالمدح أو الذم بعد (نعم أو بئس) وفاعلها: "وذلك أن وضعها على الإبهام أولاً ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص؛ لأنه التفسير للمبهم أولاً، فلو قطع عنه لكان خروجًا بها عن موضوعها، وهو غير مستقيم، وفائدة الإبهام ثم التفسير أن الشيء إذا أُبهم ثم فسر كان أوقع في النفس لما جبل الله النفوس عليه من الشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه، ولأنه إذ ذكر كذلك كان مذكورًا مرتين، والمذكور مرتين أبلغ من المذكور مرة واحدة"[132].

وظهرت الصبغة البلاغية واضحة وجلية في تعليل العلوي لإزالة الأمور المبهمة عن أصلها، والتي كشف التمييز غموضها وزال إبهامها، فهي في الأصل أوصاف التمييز، ولكنها أُزيلت عما كانت عليه، وحولت عن مجاريها الأصلية، ففي تمييز الجملة، نحو قولنا: طابت نفسًا، وتصبب عرقًا، واستغل الرأس شيبًا، الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، فيقال: طابت نفسُه، وتصبب عرقُه، واشتعل شيبُ رأسه، وكذا الحال مع تمييز المفرد، لكن أزيلت هذه الأوصاف عن أصلها، ذكر العلوي علة هذه الإزالة صابغًا إياها بذوقه البلاغى الرفيع، وحسه المرهف ولغته العذبة السلسة، قال: "اعلم أن لهذه

الإزالة سببين: السبب الأول: هو المبالغة وبيانه هو أنك إذا ذكرت الشيء مبهمًا في أول وهلة فالنفوس متطلعة إلى فهمه ومتوفرة إلى طلب تحصيله، بخلاف ما لو ذكرته من أوله صريحًا، فإنك لا تكاد تجد له ذلك الموقع، ولما يؤكد في نفسك أمر المبالغة فيه، قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾{مريم:4}(وامتلأ البيت نارًا)، وأنت لو قلت: اشتعل شيبُ الرأس واملأت النارُ البيت وجدت فرقًا بين المعنيين، فإنك إذا قلت: اشتعل شيبُ الرأس فإنه لا يفيد أكثر من وقوعه في الرأس بخلاف ما لو قلت: (اشتعل الرأس شيبًا)، فإنه يفيد استيلاء الشيب عليه كله، وهكذا قولنا: امتلأ البيت نارًا وما شاكله من الأمثلة. السبب الثانى: التأكيد، وبيانه: هو أنك إذا ذكرته مبهمًا، ثم فسرته من بعد فقد ذكرته مرتين، ألا ترى أنك إذا قلت: (اشتعل الرأس) فقد نسبت الاشتعال إلى الرأس ووصفته به، والشيب من جملته، ثم إذا قلت: (شيبًا) بينت به أن الاشتعال منسوب إليه، لأنه في الحقيقة فاعل، ولا شك أن ذكره مرتين أكد من ذكره مرة واحدة"[133].

3- شرح علل الأحكام النحوية وتوضيحها:

في بعض المسائل النحوية أورد نحاة اليمن علة الحكم النحوى، ثم شرعوا في شرح علته وتوضيحها حتى تصبح الأحكام النحوية وعللها واضحة وبارزة فيسهل فهمها وإقناع القارئ بها، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على الحكم النحوي، فيزيده تأكيدًا وتقوية، ومن ذلك:

يقول المهدي في علة تنكير الحال وتعريف صاحبها: "أما تنكيرها، فلأنها حكم، والأحكام إنما تكون نكرات؛ لأن تعريف المعرف لا وجه له ولذلك قالوا: إن (القائم) من زيد القائم، ليس بالخبر على الحقيقة، والتقدير محكوم عليه بأنه القيام، وأما تعريف ذي الحال، فلأنه محكوم عليه، فلابد من تقديم عقيلته؛ ليكون الحكم على متحقق"[134].

وفي علة وجوب أن يكون الأصل في المبتدأ التقديم، قال العلوي: "إنما كان الأصل فيه، لأن المبتدأ محكوم عليه بخبره، ومن حق ما يكون محكومًا عليه أن يكون مقدمًا، ليعقل ثبوت الحكم"[135].

وفي علة بناء الماضي على السكون لاتصاله بضمائر الرفع، قال الرصاص: "لكراهة اجتماع أربع متحركات متوالية لازمة فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الضمير المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل لشدة اتصاله به، ولو سكنوا أول الفعل وهو الفاء لأدى إلى الابتداء بالساكن، ولو سكنوا العين لالتبس هل هو مكسور العين أو مفتوحها أو مضمومها، فسكنوا اللام وهو الباء في (ضرب) ولم يسكنوا الضمير؛ لأنه اسم على حرف واحد فقوي بالحركة"[136].

4- **التعليل قائم على المناقشة والحوار**:

اتسم المنهج التعليلي لنحاة اليمن باعتماده أسلوب المناقشة والمحاورة بالأسئلة والأجوبة في إيرادهم علل الأحكام النحوية، فكانوا يوردون علل تلك الأحكام النحوية بأسلوب المناقشة والمحاورة، لتأتى بأسلوب تعليمى مبسط وواضح؛ كي تكون مفهومة لدى القارئ والمتلقي، معتمدين على عقليتهم النحوية الناضجة في اقتراح الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن، ويجيبوا عن تلك الأسئلة المفترضة بشكل واضح ودقيق، فهم السائلون، وهم المجيبون في الوقت ذاته، ومن ذلك:

يقول المهدي في علة بناء المفرد العلم في باب المنادى: "ضم المفرد لشبهه بالمبني، لوقوعه موقع ما أشبهه، ألا ترى أنك إذا قلت: يا زيدُ، فكأنك قلت: يا أنت، فإن قلت: ولم جعلت هذا موقعًا للمضمر، والمظهر دخيل عليه فيه؟ قلت: لأن حالة النداء حالة مخاطبة، وآلات الخطاب إنما هي المضمرات الظاهرة

موضوعة للغيبة، فكان محلاً للمضمر خاصة، وقد استعمل الأصل ابن داره حيث قال:

يا مـــــــرَ يا ابـــــن واقـــــــع يا أنـتـا

فإن قلت: فلم خصوه بالضم ؟ قلت النصب يوهم إعرابه، والكسر يوهم الإضافة إلى ياء النفس، وأما نصب المضاف مع قيام سبب البناء، فلأن الإضافة بعدته عن شبه المبني، إذ هي من خواص الأسماء"[137].

اعتمد العلوي على أسلوب الحوار والمناقشة في إبراز علة اختصاص (لا) النافية للجنس بالنكرة، فلمشابهتها (رُبَّ) ولأنها موضوعة للاستغراق صارت مختصة بالنكرات، قال موضحًا علة المشابهة بين (رُبَّ) و(لا): "إن (رُبَّ) داخلة على النكرة، فوجب في (لا) أن تكون مختصة بالنكرة أيضًا، والجامع بينهما أن (رُبَّ) موضوعة للتقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فلما كانا مشتركين في المعنى وجب اختصاص (لا) بالنكرة كاختصاص (رُبَّ) لايقال فلم كانت (رُبَّ) مختصة بدخولها على النكرة الموصوفة دون (لا)، فإن الوصف في النكرة لا يشترط في حقها؟ لأنا نقول: إنما وجب ذلك في (رُبَّ)؛ لأن وضعها للتقليل، فوصف النكرة مناسب لمعناها، بخلاف (لا) فإنها موضوعة للاستغراق، فلهذا لم يكن الوصف مشترطًا في حقها لما ذكرناه، ألا ترى أن وصف النكرة تخصيص لها، ولاشك أن الاستغراق ينافي التخصص، فلهذا بطل اختيار الوصف في منفي (لا) واعتبر في متعلق (رُبَّ) للفرق الذي ذكرناه"[138].

وعلل الرصاص خفض المنادى المستغات بلام الاستغاثة، كون لام الاستغاثة لام الجر، ولام الجر لا يجوز إلغاؤه، ثم قال مفترضًا أسئلة، ثم أجاب عنها ليبرز هذه العلة ويجليها: "فإن قيل: لام الجر مع الاسم الظاهر مكسورة، وهذه اللام مفتوحة، والجواب: أن المنادى مشبه للمضمر على ما تقدم ولام الجر مع المضمر مفتوحة، نحو: لك وله، فإن قيل: إذا كان المنادى المستغات مُشبهًا

للمضمر كان مبنيًا وليس بمبني لأنه مخفوض بلام الجر، والجواب: أن حرف الجر من خواص الاسم، فلما دخل على المستغات بَعُدَ عن شبه المبني، فإن قيل: المبنيات تدخل عليها حروف الجر، نحو قولك: (لك) و(له)، (ومن قبلُ ومن بعدُ) وهي مبنية، فالجواب: أن شبه المنادى المبني ضعيف، لأن المنادى مشبه للمضمر، والمضمر شبه للحرف، فضعف الشبه فيه، فلم يكن له قوة غيره"[139].

5- **الاعتماد في التعليل على اللغة المستقرة**:

اتسم منهج نحاة اليمن التعليلي بالاحتكام إلى منطق اللغة، فأحيانًا نجدهم يعللون بعض أحكامهم بما وضعته العرب، واستقر في كلامهم، وضمن هذا السياق ما جاء في تعليل المهدي لقيام (إذا) مقام (فاء)الجواب إذا كان الجواب جملة اسمية، قال:"وإنما خصت الفجائية بالجملة الاسمية فرقًا بينها وبين الشرطية ولم تدخل على المفرد، لأن وضعها لمفاجأة أمر محكوم عليه بأمر، ومن ثم – أيضًا – اختصت بالجملة الخبرية لا الإنشائية"[140].

وعلل العلوي اختصاص الأسماء بالإسناد إليها باللغة الثابتة عن العرب، قال: "وإنما اختص الاسم بكونه مسند إليه؛ لأن أصل وضع الأسماء أنها مستندة بالأصالة، وأصل وضعها أن تكون محكومًا عليها"[141].

وفي وقوع تمييز المفرد كثيرًا بعد الموزونات والمكيلات والممسوحات والمعدودات والمقاييس، قال العلوي معللاًّ ذلك بما وضعته العرب ابتداء: "وإنما كان وقوعه على الكثرة في هذه المواضع؛ لأن المقادير وُضعت والمقصود فيها النصوصية على المقادير العددية وغيرها، والأجناس المقدرة حقائقها في أنفسها مبهمة، فلهذا كانت مفتقرة إلى التمييز، إذ لا دلالة في المقادير على حقائق الأجناس، فلا جرم كان وقوعها هنا كثيرًا"[142].

وعلل ابن هطيل دخول لام الأمر على المضارع، كونها في أصل وضعها تختص بالفعل المضارع، قال: "وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف، أي اللام؛ لأنها وضعت لذلك، وإنما عدل عنها في الفاعل المخاطب لغرض الاختصار"[143].

واختصت(حيث) بإضافتها إلى الجملة كثيرًا؛ لأن حقيقة وضعها أن تضاف إلى الجمل كثيرًا وإلى المفرد قليلاً، وهذا اللغة الثابتة هي ما علل بها الرصاص هذا الحكم، قال: "لأن وضعها لمكان نسبة، أي جملة اسمية أو فعلية ..." [144].

وأصل وضع نون التوكيد أن تدل على الاستقبال، لذلك علل ابن أبى القاسم منع دخولها على الماضي والحال، فدلالتها على الاستقبال تنافي مدلول الماضي أو الحال[145].

6- تدخل التعليل في صوغ الأحكام النحوية:

لم يكن نحاة اليمن يلقون الأحكام والتعليقات النقدية على عوانها، بل كانوا يتبعون كل حكم أو تعليق بما يبرره ويسوغه ويعلله؛ ليوضح الأساس الذي بني عليه الحكم، ومن ثم لعب التعليل دورًا مهمًا في صوغ الأحكام النحوية عندهم، فرفضوا أحكامًا، لمجابتها أصولهم التعليلية، وقبولوا أحكامًا رأوها تنسجم وأصولهم التعليلية، ولأن من عمل الناقد أن يبرر اختياراته ويعللها، فقد اضطلع نحاة اليمن بهذا العمل على خير وجه، ومن الأمثلة المدللة على ذلك:

ذهب المازني[146] إلى أن ألف (عصا) هي المبدلة من التنوين رفعًا ونصبًا وجرًا؛ وذلك لأنه لم تبدل من التنوين ألفًا في الرفع والجر لعدم الفتحة قبله، والفتحة ثابتة في (عصا) في الأحوال الثلاث فوجب كون الألف مبدلة منه فيها كلها، رد المهدي هذا القول، وعلل رفضه بقوله: "لأن الضمة والكسرة في (عصا)

وإن لم يذكرا فهما مقدرات، فلا يلزم من قلبه ألفًا لأجل فتحة لا تقدر معها ضمة ولا كسرة أن يقلب لفتحة هما مقدرات معها"[147].

زعم الخوارزمي[148] أن نصب التمييز على التشبيه بالمفعول به من إقناعيَّات النحويين، وأنه منصوب على الحال، فقولنا: (جاء القوم إلا زيدًا) معناه جاء القوم مستثنىً منهم زيد، (فمستثنى) منصوب على الحال، و(إلا زيدًا) قام مقام قولنا (مستثنى)، فلهذا كان منصوبًا نصبه، رفض العلوي هذا الرأي، ووصفه بالفساد، وعلل رفضه له ونعته إياه بالفساد بقوله: "هذا فاسد لأمرين: أما أولاً: فلأن المستثنيات بباب المفاعيل أشبه منها بباب الأحوال، ألا ترى أنه لا فرق بين قولنا: (ما ضربت إلا زيدًا) وبين قولنا: (ما ضربت أحدًا إلا زيدًا) فإن أحدهما منصوب على المفعول به الصريح وهو قولنا: (ما ضربت إلا زيدًا) والثاني منصوب على البدلية وهو مشبه بالمفعول به، وهما سواء من جهة المعنى، وإذا كانا مستويين من جهة المعنى فواجب إذا كان أحدهما مفعولاً أن يكون الآخر مثله، فلهذا كان نصبه على التشبيه بالمفعول أحق. وأما ثانيًا: فلأن المستثنى قد يكون من النكرة المحضة، كقولك: ما جاءنى أحدًا إلا زيدًا، والحال من النكرة لا وجه له باتفاق، فلهذا كان الوجه نصبه على التشبيه بالمفعول به"[149].

جعل الكوفيون الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) النافية للجنس معربًا منصوبًا، واحتجوا بنصبه بها، لاكتفائه بها من الفعل؛ لأن التقدير في قولك: لا رجل في الدار، لا أجد رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ(لا) عن العامل، فلما اكتفوا بـ(لا) من العامل، نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين تخفيفًا بناء على الإضافة، في حين جعله البصريون مبنيًا معها على الفتح، واحتجوا بأن الأصل في قولنا: (لا رجلَ في الدار) لا من رجلٍ في الدار؛ لأنه جواب لقول من يقول: هل من رجلٍ في الدار؟ فلماذا حذفت (من) لفظًا وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف، فوجب بناؤه كسائر الأسماء المبنية، لتضمنها معنى الحرف[150]، رجح العلوي رأي

البصريين، وعلله بأمرين: "أما أولهما: فلأن الظاهر من سقوط التنوين إنما يكون من أجل البناء إذا لم يكن ثم ما يضاده من ألف ولامٍ أو إضافة، فلما كان التنوين ها هنا زائلاً من غير ضدٍّ دلَّ على أن زواله من أجل البناء. وأما ثانيهما: فلأن ظاهر الكلام وتنزيله على تضمنه معنى الحرف، فيجب القضاء ببنائه لتضمنه إياه"(151).

عند الكوفيين خبر إنَّ وأخواتها باقٍ على أصل الخبرية، وليست بعاملة فيه، أي أنه مرفوع بما ارتفع به حين كان خبرًا للمبتدأ، لا بالحروف، لضعفها عن عملين، رفض النجرانى هذا الرأي وضعفه، وعلل ذلك بقوله: "لأن المبتدأ والخبر عندهم مترافعان وقد بطل، فلما أشبهت الفعل عملت عمله، وخصت مفعوله على فاعله، لأن المشبه أضعف من المشبه به"(152).

- اهتم نحاة اليمن بالتعليل أيما اهتمام، فما من مسألة أو ظاهرة لغوية عرضوا لها إلا تناولوها بالتعليل والتسويغ، وتنوعت علل أحكامهم النحوية، فمنها علل استنباطية عقلية كعلة الفرق والاستغناء، والمشاكلة، وقد طغت هذه العلل على غيرها، ولعل ذلك انعكاسًا لصدى ثقافتهم الكلامية والمذهبية والفقهية، ومنها علل قياسية كعلة التشبية والحمل على النقيض وغيرها، ومنها علل قياسية وفلسيفية جدلية، إلا أن هذا النوع من العلل جاء قليلاً في مسائل نحاة اليمن النحوية والصرفية.

الخاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

- مرت العلة النحوية بثلاث مراحل تبعًا لتطور النحو العربي، ووسمت كل مرحلة بسمات حددت أطار التعليل وحدوده.

- نبغ في القرن الثامن والتاسع الهجريين أعلام نحوية رائدة، أشهرهم العلوي، والمهدي، وابن هطيل، والنجراني، والرصاص، وابن أبي قاسم، معظمهم من أتباع المذهب الزيدي، فظهرت عندهم آراء أصولية نحوية في معظم مسائل علم الأصول والعلة منها.

- نال التعليل عند نحاة اليمن عناية أوفر، وجهد أكثر، فما من مسألة أو ظاهرة نحوية أو لغوية إلا وتناولوها بالتعليل والتوجيه، فضلاً عن تعليل الحكم النحوي أحيانًا بأكثر من علة، فامتلأت كتبهم النحوية بالعلل، وتنوعت هذه العلل بين علل أولى، وعلل قياسية، وعلل جدلية، وتأثرت بعلل المناطقة والمتكلمين، فجاءت أحيانًا مصبوغة بالطابع الفلسفي والمنطقي.

- اتسم التعليل عند نحاة اليمن بسمات وخصائص رسمت ملامحه وحددت إطاره، أهمها:

- رصدهم لتراث العلة، ورفض علل السابقين والمجيء بعلة جديدة؛ كون هذه العلل قاصرة في إثبات الأحكام وتقرير القواعد، فقوة العلة ووضوحها يعزز الأحكام ويقوي القواعد.
- استقصاؤهم لعلل النحاة في الحكم الواحد؛ لتحري الصحيح منها، وبيان الضعف والركاكة في الباطل منها، فرجحوا ما رأوه مناسبًا لمنهجهم متفق وقواعدهم، ورفضوا ما كان دون ذلك.
- المفاضلة بين العلل إذ نصوا على جودة علل بعض الأحكام، وصرحوا بأفضليتها، وقدحوا في بعضها الآخر، وبينوا أوجه الفساد والضعف فيها.
- ظهور الحس البلاغي الرفيع في بعض عللهم النحوية، فجاءت مصبوغة بحسهم البلاغي الرفيع، وذوقهم السليم، ونظرتهم اللغوية القوية، ونفرت من

التلفسف والغموض الذي يجعلها بعيدة عن الفطرة وروح اللغة، فقبلها العقل واستساغها الذوق العربي السليم.

- الاعتماد على اللغة المستقرة في عللهم، فعللوا بعض أحكامهم بما وضعته العرب واستقر في كلامهم.

هوامش الدراسة

[1]لسان العرب: مادة(علل).
[2]ينظر القاموس المحيط: 1338/1.
[3]التعريفات:88.
[4]أصول التفكير النحوي:108.
[5]أصول النحو العربي:108.
[6]ينظر أصول التفكير النحوي:152-173.
[7]طبقات فحول الشعراء:14/1.
[8]طبقات النحويين واللغويين:47.
[9]أخبار النحويين البصريين:54.
[10]ينظر النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها:58،57، 69.
[11]ينظر أصول التفكير النحوي:154.
[12]أصول التفكير النحوي:155.
[13]الكتاب:32/1.
[14]المدارس النحوية:82.
[15]ينظر أصول التفكير النحوي:158، 159.
[16]الخصائص:48/1.
[17]ينظر أصول التفكير النحوي:169.
[18]مقدمة الإيضاح:ص،ج.
[19]ينظر الخصائص:184/1، 146.
[20]ينظر المصدر نفسه:145/1.
[21]ينظر المصدر نفسه:147/1.

[22]ينظر المصدر نفسه:164/1.

[23]ينظر المصدر نفسه:88/1.

[24]ينظر المصدر نفسه:78/1، 144، 181، 183، 166، 137، 151.

[25]ينظر لمع الأدلة:112، 115، 117، والإغراب: 62.

[26]ينظر الاقتراح:249– 371.

[27]أصول التفكير النحوي:169.

[28]مع إجماعهم علي أصل نسبه ألا أن هناك اختلافًا يسيرًا في نسبه، بحذف بعض أجداده, أو تقديم بعضهم علي بعض.

[29]ينظر الأعلام للزر كلي: 143/8، البدر الطالع: 321/2، معجم المؤلفين: 195/13، سيرة الإمام لحفيده: الورقة (2)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 644، فرجة الهموم: 35 .

[30]ينظر الأعلام: 143/8، معجم المؤلفين: 195/13، هدية العارفين: 526/2.

[31]ينظر الأعلام: 143/8، البدر الطالع: 321/2، معجم المؤلفين: 195/13، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن:644، فرجة الهموم: 35 .

[32]البدر الطالع: 321/2.

[33]ينظر البدر الطالع: 321/2، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن:644.

[34]ينظر البدر الطالع: 321/2، مصادر الفكر: 644، الأعلام: 143/8، معجم المؤلفين: 195/13، فرجة الهموم: 37، هدية العارفين: 526/2.

[35]سيرته: 2/ب .

[36]البدر الطالع: 321/2.

[37]ينظر طبقات الزيدية الكبرى: 471.

[38]البدر الطالع:321/2.

[39]ينظر البدر الطالع: 321/2، الأعلام: 143/8، معجم المؤلفين: 13/ 195، فرجة الهموم: 37.

[40]البدر الطالع: 321/2.

[41]ينظر البدر الطالع: 418/2، ملحق البدر الطالع: 56/2، معجم المؤلفين: 255/2، أعلام المؤلفين الزيدية: 255، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 381.

[42]ينظر مقدمة كتابه الأسرار الشافية والخلاصات الكافية في شرح المقدمة الكافية: 1.

[43]ينظر كتابه الأسرار الصافية والخلاصات الشافية شرح المقدمة الكافية الحاجبية: صفحة الغلاف.

[44]ينظر مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 381.

[45]ينظر أعلام المؤلفين الزيدية: 255.

(46)ينظر البدر الطالع: 405/2.

(47)ينظر البدر الطالع: 418/2، أعلام المؤلفين الزيدية: 255، مصادر الفكر:381.

(48)أعلام المؤلفين الزيدية: 255، وينظر مصادر الفكر الإسلامي: 381.

(49)ينظر البدر الطالع: 418/2، أعلام المؤلفين الزيدية: 255.

(50)ينظر البدر الطالع:: 418/2، معجم المؤلفين 255/2، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 381، أعلام المؤلفين الزيدية: 255 .

(51)ينظر البدر الطالع: 418/2، ملحق البدر الطالع: 56/2، الأعلام: 1/ 307.

(52)معجم المؤلفين: 235/7.

(53)هدية العارفين: 729/1.

(54)طبقات الزيدية: 309/3.

(55)مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 382.

(56)البدر الطالع: 471/1.

(57)ينظر ترجمته في البدر الطالع: 463/1، الأعلام: 8/5، معجم المؤلفين: 226/7، طبقات الزيدية الكبري:778/2، أعلام المؤلفين الزيدية:717، 718.

(58)ينظر المصادر نفسها: الصفحات نفسها.

(59)مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: 384.

(60)البدر الطالع: 463/1.

(61)مصادر الفكر: 384.

(62)طبقات الزيدية الكبرى: 779/2.

(63)الأعلام: 8/5.

(64)ينظر ترجمته في مصادر الفكر: 384، أعلام المؤلفين الزيدية: .166

(65)ينظرمنهاج الطالب إلي تحقيق كافية ابن الحاجب: الغلاف.

(66)ينظرمصادر الفكر: 384، أعلام المؤلفين الزيدية:166.

(67)ينظرالمصادر نفسها: الصفحات نفسها.

(68)ينظرالبدر الطالع: 115/1، الأعلام: 269/1، هدية العارفين: 66/1، معجم المؤلفين: 206/2، أعلام المؤلفين الزيدية:190/1، مصادر الفكر: 661، فرجة الهموم: 41.

(69)ينظرالبدر الطالع: 116/1، أعلام المؤلفين الزيدية:190.

(70)ينظرالبدر الطالع: 118، الأعلام: 269/1، فرجة الهموم: 41، مصادر الفكر: 661، أعلام المؤلفين الزيدية: 190.

(71)فرجة الهموم: 41.

(72)أعلام المؤلفين الزيدية: .190

(73)ينظرالأعلام: 269/1.

(74)ينظر أعلام المؤلفين الزيدية: 195.

(75)ينظر معجم المؤلفين: 206/2.

(76)مقدمة المكلل:2.

(77)نُسب هذا الرأي للخليل ينظر الكتاب:/98، والمقتضب:182/4، وشرح المفصل:91/6.

(78)ينظر الإيضاح:653/1.

(79)التاج المكلل:405/4.

(80)التاج:405/4.

(81)ينظر المفضل:303/1.

(82)ينظر شرح المفصل:85/1.

(83)ينظر التخمير:257/1.

(84)الإيضاح:184/1.

(85)المحصل:362/1، وينظر مواضع أخرى المحصل:602/1، الازهار:285/2.

(86)ينظر الكتاب:9/3، 10، والمقتضب: 80/4 ، وشرح المفصل: 12/7، وشرح التصريح: 356/2.

(87)ينظر الإنصاف: م (77) 437، وشرح التصريح: 356/2.

(88)الأزهار: 620/2، 621.

(89)ينظر المفصل: 185، وشرح المفصل: 159/3.

(90)المكلل: 528/1.

(91)ينظر الكتاب: 528/1.

(92)ينظر الإيضاح: 20/1.

(93)المكلل: 21/2، 22، وينظر مواضع أخرى: 643/1، 750، 888، 889، 502/2، 552، 553، 660، 776.

(94)ينظر الإيضاح: 287/1.

(95)المحصل: 713/1.

(96)ينظر الإنصاف: م(77)، 437، وشرح المفصل: 12/7، وشرح التصريح: 356/2.

(97)ينظر الكتاب: 9/3، 10، والمقتضب: 80/4، وشرح المفصل: 12/7، وشرح التصريح: 356/2.

(98)الأزهار: 619/2.

(99)ينظر الإيضاح: 17/2.
(100)ينظر التخمير: 225/3.
(101)المكلل: 66/2، وينظر مواضع أخرى: 202/1، 550، 906، 907.
(102)ينظر الكتاب: 229/3.
(103)الأسرار: 71، وينظر مواضع أخرى: 311/35.
(104)ينظر الكتاب: 506/3، 507.
(105)ينظر المقتضب:313/2، ونسب في الكتاب ليونس: 509/3.
(106)نسب في الكتاب لأبى عمرو: 509/3.
(107)المنهاج: 348، 349، وينظر هذه المواضع: المنهاج: 531، والأزهار: 28/2، والحاصر: 261.
(108)ينظر الأصول: 381/1، والتذييل: 250/5.
(109)ينظر المصادر نفسها، والصفحات نفسها.
(110)ينظر شرح الشهيل: 54/2، وشرح التصريح: 336/1.
(111)البرود: 761، وينظر هذه المواضع: 127، 677، 704، 705، 1962.
(112)ينظر المنهاج: 514.
(113)المنهاج: 518.
(114)المكلل: 21/2، 22.
(115)ينظر الإيضاح: 10/2، 11.
(116)المكلل: 23/2، وينظر موضع آخر:615/2.
(117)ينظر معاني القرآن: 377/2، والإنصاف: م (36) 225، وشرح المفصل: 76/2.
(118)المحصل: 17/2 وينظر مواضع أخرى: المنهاج: 28، والأزهار: 70/2، 292، والتاج: 396/4، 85/3، 642/1.
(119)ينظر في هذه المسألة في الإنصاف: م (30) 202.
(120)الأزهار: 370/1.
(121)الإنصاف: 205.
(122)ينظر هذه العلة في شرح الرضى: 294/3، وشرح ابن عقيل: 71/4.
(123)الأزهار: 337/2، وينظر موضع آخر الأزهار: 560/1.
(124)ينظر شرح المفصل: 125/8.
(125)ينظر التاج:326/6، وينظر مواضع أخرى:4/6،3/499،25/298.
(126)الأزهار: 332/2، 333.

(127)المكلل: 9/2، 10

(128)التاج المكلل:285/7.

(129)ينظر الإيضاح: 467/2.

(130)وفي الحقيقة أن (فِعْلى) جاءت صفة عند سيبويه، قال سيبويه: "وأما (فِعْلى) منهما فعلى الأصل صفة واسمًا، وتجريها على القياس؛ لأنه أوثق مالم تتبين تغييرًا منهم"الكتاب: 390/4.

(131)منهاج الطالب:329، وينظر موضع آخر:345.

(132)التاج المكلل:301/5.

(133)المحصل:96/2، 97.

(134)المكلل: 305/1، وينظر موضع آخر:397/1.

(135)الأزهار: 211/1.

(136)منهاج الطالب:458، وينظر مواضع أخرى: 323، 357، 361، 388، 461.

(137)المكلل:201/1، وينظر هذه المواضع الآتية:709/1، 755.

(138)المحصل: 192/2، وينظر المواضع الآتية: 275/2، 276، 298.

(139)منهاج الطالب: 280، وينظر مواضع أخرى: 143، 266، 267، والبرود: 19، 94، 201، 264، 1267.

(140)المكلل: 543/2، وينظر موضع آخر:339/2.

(141)المحصل: 79/1، 80، وينظر موضع آخر:191/2.

(142)المحصل: 87/2، وينظر مواضع أخرى: 215/1،79، 6/2، 7، 69.

(143)التاج المكلل:136/5.

(144)منهاج الطالب: 372، وينظر مواضع أخرى: 359، 413.

(145)ينظر البرود: 1953، ومواضع أخرى: 655، 1654.

(146)ينظر رأيه في شرح المفصل:77/9، والإيضاح:310/2.

(147)المكلل: 615/2.

(148)ينظر التخمير: 469/1، 470.

(149)المحصل: 127/2، 128.

(150)ينظر المسألة في الإنصاف: م (55) 310، والكتاب: 274/2، ومعانى القرآن: 120/1، وشرح المفصل: 106/2، والارتشاف: 1296/3.

(151)المحصل: 185/2، وينظر مواضع أخرى الأزهار: 169/1، 65/2، والمنهاج: 518.

(152)الأسرار: 119، وينظر مواضع أخرى: 272، ومنهاج الطالب: 286، 464، 529، 575 والبرود: 249، 300، 318، 457، 592، 669، 781.

قائمة المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، ومراجعة: د/ رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، يحيى بن حمزة العلوي، الجزء الأول تحقيق: محمد علي سالم العطاونة، إشراف: د/عبد العظيم الشناوي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،1982م، والجزء الثاني دراسة وتحقيق:عبد الحميد مصطفى السيد، إشراف: د/ عبد العظيم الشناوي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،1979م.
- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية شرح المقدمة الكافية، إسماعيل النجراني، دراسة وتحقيق: بشرى يحيى أحمد القبيلي، إشراف: د/ طارق نجم عبدالله، وإبراهيم الصلوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2000م.
- أصول التفكير النحوي، للدكتورعلي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.
- أصول النحو العربي، د/ محمد خير الخلواني، الناشر الأطلسي، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 1983م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
- أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط1، 1999م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار الملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط1، 2002م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د/موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د.ت.
- البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة، بيروت.
- البرود الضافية والعقود الصافية، تحقيق: محمد عبد الستار أبو زيد، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، 2007م.
- تأريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، الشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1346هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م.
- التعريفات، على بن محمد بن علي الجرجاني، 1983م .
- الحاصر في علم حقائق الإعراب، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د/محمد صلاح الدين حنطاية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء،2007م.
- الخصائص لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ط، 1952م.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى، ط2، 1996م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي،1402هـ.
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، نشر إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت.
- طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم المؤيد، تحقيق: عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط1، 2001م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، د.ط، 1980م.
- القاموس المحيط، محمد يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- الكتاب لأبي بشر عمرو عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق: ياسر سيلمان أبو شادي، محمد فتحي، المكتبة التوفيقية، القاهرة د. ط، د.ت.
- المحصل في كشف أسرار المفصل، يحيى بن حمزة العلوي، السفر الأول دراسة وتحقيق: خالد عبد الحميد أبو جندية، إشراف: د/محمد إبراهيم البناء، د/محمد الشاطر أحمد، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،1982، والسفر الثاني دراسة وتحقيق: سليمان بن سليمان بن عبد العزيز العنقري، إشراف: د/أحمد بن عبد الله السالم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،1427هـ.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، د.ت.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004م.
- معاني القرآن للفراء، زكريا بن يحيي زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د/علي بو ملحم، مكتبة النهضة، بيروت، ط1، 1993م.
- المقتضب لأبي عباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1994م.
- المكلل بفرائد معاني المفصل، المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، الجزء الأول حققه عبده على مريش، إشراف: د/إبراهيم حسن إبراهيم، د/فائز زكي دياب، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1986م، الجزء الثاني حققه عبد الملك عبد الوهاب أنعم، إشراف: د/إبراهيم عبد الرزاق بسيوني، د/ صبحي عبد الحميد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،1987م.
- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصاص، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الله السالم، إشراف: د/ توفيق محمد سبع، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،1407هـ.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د/ هادي عبدالله ناجي، إشراف: د/ حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشيد ناشرون، الرياض، ط1، 2009م.
- النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها استانبول، ودار إحياء الثراث العربي، بيروت، بغداد،1951م.